

Distr.
GENERAL

S/1998/1100
19 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، قدمت حكومة العراق، في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨، خطة التوزيع المعززة، وأقرها الأمين العام في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ (S/1998/446). وعليه، بدأت في الساعة ٠١/٠٠، بتوقيات الساحل الشرقي للولايات المتحدة، من يوم ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، فترة جديدة مدتها ١٨٠ يوماً.

٢ - وهذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وهو يقدم معلومات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن توزيع الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، دهوك وأربيل والسليمانية، كما يقدم هذا التقرير وصفا للتطورات التي استجذت في مجال تنفيذ البرنامج منذ تقديم تقريره السابق إلى المجلس في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/823).

ثانيا - توليد الإيرادات، وعمليات الشراء والتوزيع على المستعملين النهائيين

ألف - إنتاج النفط ومبيعات النفط والمنتجات النفطية

٣ - منذ بداية المرحلة الحالية، استعرض وأقر المشرفون على النفط ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ما مجموعه ٥٩ عقداً من قبل جهات مشتريّة من ٢٦ بلداً، على النحو التالي: الاتحاد الروسي (١٤)؛ إسبانيا (٣)؛ الإمارات العربية المتحدة (٢)؛ إندونيسيا (١)؛ إيطاليا (٥)؛ البرتغال (١)؛ بلغاريا (٢)؛ بنما (١)؛ تركيا (٤)؛ الجزائر (١)؛ سلوفاكيا (١)؛ سنغافورة (١)؛ سويسرا (٢)؛ الصين (١)؛ فرنسا (٤)؛ فييت نام (١)؛ كندا (١)؛ كينيا (١)؛ المغرب (٢)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٤)؛ النمسا (١)؛ الهند (١)؛ هولندا (١)؛ الولايات المتحدة الأمريكية (٢).

٤ - وتبلغ الكمية الإجمالية للنفط التي تمت الموافقة على تصديرها بموجب هذه العقود ما يقرب من ٣٠٨ ملايين برميل لـ ١٨٠ يوما، وهي أكبر كمية منذ بداية البرنامج، وجدير بالذكر أن متوسط كمية النفط المصدر من العراق زاد من ١,٣ مليون برميل يوميا خلال فترة الـ ١٨٠ يوما السابقة، إلى ١,٧ مليون برميل يوميا خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وخلال هذه المرحلة، انخفضت حاليا أسعار النفط الخام العراقي إلى حوالي ١٠ دولارات لكل برميل. وبأسعار الحالية، تقدر الإيرادات الإجمالية المسقطه لهذه المرحلة بما قيمته ٣,١٥ بليون دولار. وبعد خصم الحد الأدنى من رسوم خط الأنابيب الذي يبلغ ١٤٠ مليون دولار، وتخصيص الإيرادات على النحو المبين في الفقرات الفرعية (أ) إلى (و) من الفقرة ٨ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، سيتاح مبلغ قدره حوالي ١,٩٨ بليون دولار لتمويل الإمدادات الإنسانية المأذون بها في القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، وقطع الخيار والمعدات المأذون بها في القرار ١١٧٥ (١٩٩٨). وهذا المبلغ أقل بكثير من الأموال المطلوبة لتنفيذ خطة التوزيع المعززة بالكامل، أي ٣,١ بليون دولار. وفي إطار كل من المراحل الثلاث السابقة، تم توفير مبلغ ١,٣٢ بليون دولار للبرنامج الإنساني. وجدير بالذكر أنني أشرت في رسالتي المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/330 و Corr.1) إلى أنه استنادا إلى ما ذكره فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ١٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، من أنه إذا ظل متوسط سعر برميل النفط الخام العراقي وهو ١٠,٥٠ دولارات دون تغيير، فلن يتسنى، خلال فترة الـ ١٨٠ يوما التي تبدأ في حزيران/يونيه ١٩٩٨، تحقيق عائدات إلا بمبلغ ٣ بلايين دولار، بناء على القدرة الحالية البالغة ١,٦ مليون برميل يوميا، وذلك بشرط أن تطلب قطع الخيار اللازمة فورا.

٥ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، سار تصدير النفط من العراق في إطار المرحلة الحالية على نحو سلس. فقد أنجزت ٢٠٩ شحنات، تمثل كمية إجمالية قدرها ٢٥٥ مليون برميل تقدر قيمتها بمبلغ ٢ ٥٧٦ مليون دولار، وتم حوالي ٥٠ في المائة من عمليات الشحن في كيهان، تركيا.

٦ - وبموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، استمر المشرفون على النفط في إبداء المشورة وتقديم المساعدة إلى لجنة مجلس الأمن بشأن آليات التسعير، والموافقة على العقود وتعديلها، والمسائل الأخرى المتصلة بالتصدير والرصد. كذلك قام المشرفون ووكلاء التفتيش المستقلون Saybolt Nederland BV، الموفدون لرصد تحميل النفط ونقله، بالعمل سويا على نحو وثيق لرصد المنشآت النفطية ذات الصلة.

باء - حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق

٧ - عملا بالفقرات الفرعية (أ) إلى (ز) من الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، ينقسم حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق إلى سبعة صناديق مستقلة. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، كان قد أودع في حساب هذه المرحلة ما قيمته ٢ ٠٣٩,٥ مليون دولار من المبلغ المأذون به بموجب القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) والبالغ ٥,٢٥٦ بليون دولار لفترة الـ ١٨٠ يوما التي تبدأ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ (المرحلة الرابعة)، وبذلك

وصل المبلغ الإجمالي لعائدات النفط المودع في الحساب منذ بداية البرنامج إلى ٣٩٩,٢ مليون دولار. ويبين مرفق هذا التقرير توزيع إجمالي عائدات النفط على مختلف الصناديق والنفقات المخصصة حتى الآن.

٨ - ووفقا للفقرة ١٤ من مذكرة التفاهم المبرمة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق (انظر S/1996/356)، فإن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة يضطلع حاليا بالمراجعة الثالثة لحساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق وبرنامج العراق. وقد قدم لي، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ التقرير الثاني لمجلس مراجعي الحسابات، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وتمت إحالته إلى حكومة العراق ولجنة مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٩ - ويقوم مكتب برنامج العراق، فضلا عن الإدارات والمكاتب المعنية الأخرى باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

جيم - وضع أولويات للطلبات وتجهيزها والموافقة عليها، وتسليم المواد الغذائية إلى العراق وتوزيعها على المستعملين النهائيين

حساب ال ٥٣ في المائة (ESB)

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب برنامج العراق بتجهيز الطلبات لكل من المرحلة الثالثة والمرحلة الحالية بموجب خطة التوزيع المعززة، ووفقا لإجراءات اللجنة، واصلت الأمانة العامة تعميم طلبات على اللجنة قبول توافر الأموال كي تنظر فيها وتوافق عليها، على أساس أن الأمانة العامة لن تصدر خطابات الموافقة إلا بعد التأكيد من أن هناك أموالا كافية متاحة.

١١ - وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، ما زال هناك ٦٣ من خطابات الموافقة قيمتها ٦٣١ ٧٥١ ٦٣ دولارا تنتظر توافر الأموال. ويتوقف المعدل الذي يمكن أن تصدر به هذه الخطابات على عمليات التسديد من حساب ال ١٣ في المائة (ESC) لحساب ال ٥٣ في المائة (ESB). ويتم تنفيذ التسديد عند تسليم السلع في شمال العراق. وفيما يتعلق بخطة التوزيع المعززة، هناك ١٤١ من خطابات الموافقة قيمتها ٤٩٦ ٥٣١ ٣٧٨ دولار تنتظر الإصدار. ويعود ذلك أساسا إلى نقص في العائدات ناجم عن انخفاض أسعار النفط.

١٢ - ونظرا للنقص في عائدات المرحلة الرابعة، لم يتسن تنفيذ المخصصات القطاعية الكاملة المبينة في خطة التوزيع المعززة خلال فترة ال ١٨٠ يوما الحالية. وبالتالي، راجع مكتب برنامج العراق مع البعثة الدائمة للعراق المخصصات المنقحة المقترحة من الحكومة، مع مراعاة ضرورة توفير أموال كافية لتلبية الاحتياجات المنصوص عليها في خطة التوزيع المعززة، بما فيها المواد الغذائية، والقطاع الصحي، وقطع الغيار والمعدات اللازمة لصناعة النفط العراقية. ويستمر إصدار خطابات الموافقة، وفقا لتوفر الأموال، من خلال عملية معززة للتشاور أسبوعيا مع حكومة العراق.

١٣ - أما العقود الموافق عليها لقطع الغيار والمعدات النفطية، فيستمر تمويلها على أساس التناسب من حساب ال ٥٣ في المائة (ESB) وحساب ال ١٣ في المائة (ESC)، وفقا لتوجيهات لجنة مجلس الأمن. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، كانت الأمانة العامة قد تلقت ٢٧٧ طلبا لقطع غيار ومعدات نفطية قيمتها ٩٠٢ ٩٣٢ ١٥٥ دولار، تم تعميم ٢١٧ طلبا منها على اللجنة قيمتها ١٢٤ ٦٣٢ ١٣٢ دولارا، وتمت الموافقة على ١١٢ طلبا منها، قيمتها ٢٦٥ ٨١٩ ٨٨ دولارا في حين لا يزال ٧٧ طلبا، قيمتها ٩٤٦ ٩٩٨ ٣٧ دولارا، تنتظر النظر فيها، ويجري تجهيز ١٥ طلبا، قيمتها ٨٧٥ ٩٦٣ ٢ دولارا، وألغيت ٥ طلبات. وتواصل الأمانة العامة، بمساعدة خبراء النفط المستقلين، تزويد اللجنة بالمعلومات التقنية اللازمة لتيسير الموافقة على هذه الطلبات. ولا يزال أحد المصادر الرئيسية للتأخير في تجهيز الطلبات يتمثل فيما يرد من طلبات لقطع غيار لصناعة النفط تقتضي إدخال تعديل على خطة التوزيع المعززة أو تتطلب إيضاحات أخرى. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، كان هناك ٤٠ من هذه الطلبات، قيمتها ٩٠٤ ٣٣٦ ٢٠ دولارات معروضا على مكتب برنامج العراق لتقييمها.

حساب ال ١٣ في المائة (ESC)

١٤ - وفيما يتعلق بحساب ال ١٣ في المائة (ESC)، تمت الموافقة على جميع الطلبات في المرحلة الثالثة وعددها ٣٨٥ طلبا المقدمة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتم تقديم ١٥٩ طلبا تتعلق بخطة التوزيع المعززة، تمت الموافقة على ١٥٠ طلبا منها، وبقي طلب واحد معلقا. ونتيجة لاستمرار تنفيذ نظام المعلومات المبين في الفقرة ٥٣ (ح) من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90)، يكثف مكتب برنامج العراق اتصالاته بوكالات وبرامج الأمم المتحدة، إلى جانب التقارير اليومية التي ترد من جهات التفتيش المستقلة، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بشأن وصول سلع ممولة من حساب ال ١٣ في المائة (ESC) إلى العراق.

ثالثا - أنشطة المراقبة والرصد

ألف - معاينة الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

١٥ - يواصل وكلاء المعاينة المستقلون العاملون لحساب الأمم المتحدة، شركة "اللويديز ريجستر"، التصديق على وصول الإمدادات الإنسانية عند نقاط الدخول في الوليد وطربيل وأم قصر وزاخو. وقد طلبت في الفقرة ٥٣ (ي) من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90) من وكلاء المعاينة المستقلين العاملين لحساب الأمم المتحدة تعزيز قدرتهم على إجراء اختبارات نوعية خلال أقصر فترة ممكنة تقنيا، وعلى إجراء اختبارات نوعية داخل العراق. ولبوغ هذه الغاية، أتاح أحدث عقد موقع مع اللويديز ريجستر توفير مختبر متنقل. والمناقشات مستمرة مع حكومة العراق بشأن الطلب المقدم من مكتب برنامج العراق لإقامة المختبر في طربيل. واعتبارا من ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بدأ أيضا وكلاء المعاينة المستقلون في التصديق على وصول الإمدادات الإنسانية المشتراة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات إلى المحافظات الثلاث: دهوك وإربيل والسليمانية.

باء - رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

١٦ - أذن المجلس في قراره ١١٧٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ للدول بأن تسمح بأن تصدر إلى العراق قطع الغيار والمعدات اللازمة لتمكينه من زيادة صادرات النفط والمنتجات النفطية بكميات تكفي لتحقيق إيرادات مساوية للمبلغ المقرر في الفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وتعمل حاليا في هذا المجال آلية رصد من أجل ضمان الرصد الفعال لقطع الغيار والمعدات النفطية بالاستعانة بالخبرة الموفرة من شركة "سايبولت الهولندية" Saybolt Nederland، بالتعاون مع شركة لويديز ريجستر. واستنادا الى العقود التي تلقتها الأمانة العامة، يمكن أن تبدأ قطع الغيار الأولى المشتراة بموجب القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) في الوصول قرب نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

جيم - آلية الأمم المتحدة للمراقبة

١٧ - ورد في التقارير السابقة وصف تفصيلي لأنشطة مراقبي الأمم المتحدة. واتخذت عدة مبادرات جديدة بالملاحظة خلال المرحلة الحالية. وفي قطاع الأغذية، قام المراقبون التابعون لبرنامج الأغذية العالمي حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بزيارة ٩٢ في المائة من وكلاء الأغذية في جنوب ووسط العراق وجميع وكلاء الأغذية في المحافظات الشمالية الثلاث. وأجرت وحدة المراقبة الجغرافية عمليات مراقبة للتحقق من التوزيع المنصف للحصص والحصول عليها في الناصرية، كرد فعل لحالات التشريد غير الطوعي المزعوم للسكان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وكانت النتائج الأولية غير حاسمة وستظل قيد الاستعراض.

١٨ - وفي القطاع الصحي، بدأت منظمة الصحة العالمية في استخدام قائمتها التي تضم ٤٥١ عقارا أساسيا في ١٥ مجموعة علاجية كمرجع لتتبع مدى توافر الإمدادات. وسيوفر هذا معلومات عن مدى توافر الإمدادات كل ١٢ أسبوعا وسيتمكن منظمة الصحة العالمية من تقييم الاتجاهات على مدى فترة أطول. وتقوم وحدة المراقبة المتعددة التخصصات ومنظمة الصحة العالمية بمساعدة وزارة الصحة في إعداد تعديلات شاملة للمرفق المتعلق بالصحة لخطة التوزيع المعززة. وفي قطاع المياه والمرافق الصحية، أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مسحاً سريعاً لتقييم ١٥ محطة لمعالجة المياه، تخدم ما يزيد على ٤ ملايين نسمة في ٧ محافظات في جنوب ووسط العراق بغية تحديد أثر البرنامج. واختيرت المحطات على أساس عدد المستفيدين وقيمة اللوازم المخصصة في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة. وفي القطاع الزراعي، أجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دراسات استقصائية عن آراء المستعملين النهائيين فيما يتعلق بالآلات وقطع الغيار واللوازم البيطرية والمواد الكيميائية الزراعية. وفي قطاع الكهرباء، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمراقبون التابعون لفريق المراقبة المتعدد التخصصات باستعراض الحالة في محطتي الناصرية والملا عبدالله للكهرباء التي تشمل مشروعا رئيسيا للإصلاح مقدما في إطار خطة التوزيع المعززة. وترد نتائج هذه الدراسات الاستقصائية، حسب الاقتضاء، في الفرع رابعا أدناه.

١٩ - وفي قطاع التعليم، تواصل وكالات الأمم المتحدة والمراقبون الجغرافيون والمتعددو التخصصات مواجهة صعوبات في تأمين الوصول إلى المخازن والمدارس نظرا لقدرة وزارة التعليم المحدودة على توفير مرافقين كافيين. ورغم التحسينات التي طرأت خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، فلا يتوافر أكثر من أربعة مرافقين في أي وقت. وأعطت وزارة الخارجية تأكيدات بأنها ستزيد مجموعة المرافقين.

رابعاً - تنفيذ البرنامج: الفعالية والإنصاف والكفاية

ألف - تنفيذ البرنامج في وسط وجنوب العراق

الأغذية

٢٠ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بلغت قيمة المواد الغذائية التي وصلت إلى العراق منذ بدء تنفيذ البرنامج ٤٢٩ ٠٨٩ ٤٨٣ ٢ دولار، وزع منها ما قيمته ٤٠٥ ١٠٠ ١٢٨ ٢ دولارات على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلاد. وينصب نشاط هذا القطاع على تقديم سلة أغذية توفر ٢ ٠٣٠ سعر حراري للشخص في اليوم وتحتوي على ٤٧ غراماً من البروتين في اليوم لكل شخص مسجل.

٢١ - ونتيجة لإجراء استعراض البرنامج الذي أجري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أوصيت في تقرير التكميلي المقدم إلى مجلس الأمن (S/1998/90) بزيادة قيمة السعرات الحرارية لسلة الأغذية إلى ٤٦٣ ٢ سعر حراري للفرد في اليوم. وفي خطة التوزيع المعززة، اقترحت الحكومة توزيع سلة أغذية توفر ٢ ٣٠٠ سعر حراري للفرد في اليوم. ولكن نتيجة للأموال المحدودة المتاحة قررت الحكومة توزيع سلة أغذية لها نفس قيمة السعرات الحرارية للسلة الموزعة في المرحلة الثالثة، وهي ٢ ٠٣٠ سعر حراري للشخص في اليوم.

٢٢ - وفي الأشهر الثلاثة الأولى من الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، لبي توزيع الأغذية نسبة ٩٧ في المائة من الاحتياجات المخططة من السعرات الحرارية ونسبة ٩١ في المائة من الاحتياجات البروتينية المخططة لسلة الأغذية. ومنذ ذلك الحين، وزعت السلة بالكامل. وتعد هذه المرة الأولى، منذ بدء البرنامج، التي توزع فيها الحصص الكاملة لمدة ثلاثة أشهر متتالية. وفي ٩٧ في المائة من الأسر التي أخذ رأيها، وردت سلال الأغذية في حينها. ولكن تبين الزيارات التي قام بها المراقبون التابعون لبرنامج الأغذية العالمي في جنوب ووسط العراق أن نحو ثلثي الأسر المعيشية تشير إلى أن سلة الأغذية لا تدوم إلا ٢٠ يوماً أو أقل.

٢٣ - وتوفر أسعار الأغذية مؤشراً للقدر على شراء المواد الغذائية في السوق وبالتالي على مدى توافرها. وبعد الانخفاض الذي طرأ على أسعار الموارد الغذائية عموماً في عام ١٩٩٧، بدأت أسعار المواد الغذائية في الارتفاع في عام ١٩٩٨، مما يشير إلى انعكاس الاتجاه نحو تزايد القدرة على شراء الأغذية.

الصحة والتغذية

٢٤ - بلغت قيمة الأدوية التي وصلت إلى العراق منذ بدء تنفيذ البرنامج وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مبلغاً قدره ٧٨٣ ٦٨٠ ٤٤٤ دولاراً ووزع منها ما قيمته ٨٧٩ ٧٢٥ ١٨٣ دولاراً على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلاد. وينصب محور النشاط الجاري في هذا القطاع على توفير مجموعة واسعة من الأدوية والمعدات الطبية ومعدات طب الأسنان، وتقديم الدعم لتوزيع الإمدادات من أجل المحافظة على حد أدنى من الخدمات الصحية.

٢٥ - وأدى وصول السلع الأساسية بكميات كبيرة بداية من نيسان/أبريل ١٩٩٨ فصاعداً فضلاً عن عدم توفر وسائل نقل إلى زيادة اختناق المستودعات وإبطاء وتيرة التوزيع. وما زالت معدات المناولة الموجودة في المستودعات غير كافية لاستغلال المساحات الحالية على أفضل وجه ممكن. وتم نقل بعض المعدات الكبيرة من المستودعات المركزية إلى مستودعات المحافظات، ولكن لم يؤد هذا، في حالات كثيرة، إلا إلى تحويل مشكلة المناولة إلى مستودعات المحافظات. وأدى تزايد معدل وصول السلع من ناحية وعدم قيام بعض الموردين بتوفير وسائل الاختبار والمحاليل المعيارية من ناحية أخرى إلى إلقاء عبء ثقيل على عاتق المرافق غير الكافية أساساً الموجودة في مختبرات الفحص، وإطالة متوسط مدة التجهيز من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع ونصف.

٢٦ - وباتت تصل إلى المراكز الصحية كميات أكبر من الأدوية واللوازم الطبية ويجري توزيعها على المرضى. وارتفع عدد العمليات الجراحية بنسبة ٣٣ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨. وتتلقي إدارات المرضى الداخليين في المستشفيات كميات كافية من الأدوية واللوازم الطبية، وحدثت زيادة مطردة في ارتياد المرضى للعيادات الصحية بكافة أشكالها. وأدى توافر الأدوية في معظم عيادات الصحة العامة إلى تخفيف سخط المرضى الذين كان يتعذر عليهم العثور على الدواء. هذا بالرغم من أن بعض الأدوية الأساسية لا تزال غير متوفرة وبالرغم من أن عيادات الصحة الأولية لا يزال مخزونها من الأدوية أقل من مخزون المستشفيات.

٢٧ - وهناك مجالات معينة تتطلب الاهتمام. إذ يلزم تحسين نظام المسح الوبائي لكفالة استيفاء مشتريات الأدوية وتوزيعها لمختلف احتياجات المراكز الصحية والفئات السكانية. واتضح بنتيجة مسح أجري مؤخراً للمياه والمرافق الصحية في المستشفيات أن الحالة الرديئة لتلك المرافق تُشكل خطراً حقيقياً على الصحة. وما لم يتم إدخال تحسينات على المرافق وتوفير حوافز للموظفين، فلن يكون لوصول السلع الأساسية أثر كلي يستحق الذكر على خدمات الصحة العامة. ولئن كان من المتوقع أن يستمر توسع نطاق المعالجة وتوفر الأدوية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتغذية في ظل المرحلة الراهنة، أعطت وزارة الصحة تأكيدات بأنها سوف تشتري ما قيمته ٨ ملايين دولار من البسكويت الغني بالبروتينات وما قيمته ٢,٤ مليون دولار من الحليب العلاجي المدرجين في خطة التوزيع في إطار هذا القطاع. وإذا قُدمت قريباً طلبات الحصول على تلك السلع،

فستبدأ بالوصول في الشهور الأولى من عام ١٩٩٩ وستوزع عبر الشبكة الحالية من الوحدات المجتمعية لرعاية الأطفال. ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من خلال برنامجها العادي، تقديم الدعم اللازم لاستبقاء الوحدات المجتمعية لرعاية الأطفال البالغ عددها حاليا ٢٢٢ ١ وحدة ومضاعفة عددها في نهاية المطاف، وتقديم الدعم كذلك لمراكز الإنعاش التغذوي البالغ عددها ٦١ مركزا ولمعهد البحوث التغذوية.

٢٩ - ويتوقف الوضع التغذوي للشعب العراقي على إمكانية الحصول على الغذاء فضلا عن عوامل أخرى من بينها توفر مياه نقية وتهيئة شروط إصحاح ملائمة ورعاية صحية. وأجرت اليونيسيف مؤخرا تقييما لمدى انتشار سوء التغذية فيما بين الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر وذلك في سلسلة من استقصاءات الوضع التغذوي. ويشير المسح الأخير الذي أجري بالاستناد إلى المعايير المرجعية المتبعة في منظمة الصحة العالمية/مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها إلى أن حالة سوء التغذية العامة فيما بين الأطفال قد استقرت عند نسبة ١٤,٧ في المائة طيلة السنة الماضية. وإن انتشار سوء التغذية العامة (الوزن بالنسبة للعمر) فيما بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر قد استقر عند نسبة تقارب ٢٥ في المائة في نفس الفترة. وهذا يشير إلى أن مستويات سوء التغذية المتزايدة سابقا يبدو أنها استقرت في أعقاب تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

المياه والمرافق الصحية

٣٠ - بلغت قيمة المواد الكيميائية واللوازم والمعدات اللازمة للمياه والمرافق الصحية التي وصلت إلى العراق منذ بداية تنفيذ البرنامج وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مبلغا قدره ٩٩٣ ٢٢٩ ٣٧ دولارا، ووزع منها ما قيمته ٦١٩ ٩٨٢ ١٥ دولارا على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلاد. وينصب محور النشاط في هذا القطاع على تحسين مياه الشرب من الناحيتين الكمية والنوعية عن طريق توفير المواد الكيميائية اللازمة لتنقية المياه والمعدات اللازمة لمنشآت معالجة المياه. كما تشمل صيانة المعدات اللازمة لتشغيل شبكات المجاري الحضرية بحد أدنى.

٣١ - وحدثت زيادات طفيفة في وتيرة التعاقد والتنفيذ في الشهور الستة الماضية ولكن معدلات التنفيذ هذه تتفاوت إلى حد كبير بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من جهة وفيما بين المحافظات من جهة أخرى.

٣٢ - ومن القيود التي أعاقَت عجلة التنفيذ عدم توفر أموال نقدية لتوفير مدخلات أساسية من قبيل الحصى والرمل والأسمنت والأنابيب ومعدات الحفر والصرف، وعدم توفر اليد العاملة. وتشير تقديرات اليونيسيف، بناء على تحليل أجرته، إلى أنه يلزم ما يزيد على مليوني دولار نقدا لإجراء إصلاحات عاجلة في ٤٣ منشأة لمعالجة المياه. ويلزم، بالمثل، ما يزيد على ١,٥ مليون دولار لإجراء صيانة عاجلة لـ ٩٩ وحدة صغيرة لمعالجة المياه.

٣٣ - وحدثت زيادات في توافر المياه تتراوح نسبتها بين ١٠ في المائة و ٢٥ في المائة في المواقع الـ ١٥ المحددة التي مسحت فيها مؤخرًا مدخلات القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ولكن الزيادة التي حدثت في إنتاج المياه في منشآت معالجة المياه الأخرى التي لم يشملها المسح لكنها حصلت رغم ذلك على المدخلات، ربما لم تصل إلى تلك النسبة المرتفعة. وقد أفضت المدخلات، بصفة عامة، إلى إبطاء وتيرة التدهور لكن المعدات لا تعالج كل احتياجات المنشآت والأموال لا تكفي إلى عكس اتجاه التدهور الحالي. ويقول المراقبون إن انخفاض مستوى الموارد المتاحة للسلطات القطاعية هو أحد الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدل التنفيذ، وضالة الأثر الكلي.

٣٤ - والمياه غير المعالجة الآتية من شبكات المجاريير المعطلة الموجودة في المحافظات الـ ١٥ تصب في الأنهار وتشكل خطراً بيئياً متزايداً. وتفيد التقارير أن قدرة الشبكة على تصريف مياه المجاريير تحسنت بنسبة ٢٠ في المائة في بغداد حيث وفر البرنامج مركبات نفث لفتح المجاريير المسدودة و ٤٣ مضخة لـ ٣٠ محطة ضخ. أما في المناطق الأخرى، فإن محطات الضخ ومنشآت المعالجة تتدهور بسرعة بسبب التأخر في تقديم الطلبات أو التركيب.

٣٥ - وتدل الاختبارات التي تجريها وزارة الصحة شهرياً وباستمرار على حدوث تحسن طفيف في نوعية المياه. كما تدل الاختبارات التي أجريت في حزيران/يونيه على وجود اتجاه صوب التحسن في نوعية المياه طيلة الشهور الثلاثة الماضية في جميع المحافظات باستثناء محافظات التأميم ونيوي والمثنى. ووافقت السلطات على قيام اليونيسيف، بمبادرة منها، بتقييم لقطاع المياه والمرافق الصحية على الصعيد الوطني في مطلع عام ١٩٩٩.

الزراعة

٣٦ - بلغت قيمة المدخلات الزراعية التي وصلت إلى العراق منذ بدء تنفيذ البرنامج وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مبلغاً قدره ٥٢٣ ٩٠١ ٥٦ دولاراً ووزع منها ما قيمته ٦١٣ ٦٢٩ ٢٣ دولاراً على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلاد. وينصب محور النشاط في هذا القطاع على الحد من تدهور الآلات الزراعية وتوفير حد أدنى من المدخلات الزراعية والحيوانية كمساهمة في تحسين الأمن الغذائي.

٣٧ - وقد تحسنت كفاءة التسليم والتوزيع في معظم القطاعات الفرعية. وبات من الواضح، من ناحية أخرى، أن الموارد المقدمة لا تلبي احتياجات المزارعين على نحو كاف. فالعدد الإجمالي للجرارات التي صدرت بها أوامر شراء في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة يبلغ ٨٢٥ جراراً. وهذا العدد لا يمثل سوى ٢,٥ في المائة من الاحتياجات التقديرية الإجمالية. وتبين نتيجة مسح أجرته منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً للمخزون الحالي من الآلات الزراعية أن ٧٥ في المائة من الحصائدات الدراسات و ٦٣ في المائة من الجرارات بحاجة إلى إصلاحات كبرى كيما تشتغل بشكل ملائم. وأعطيت الأولوية في توزيع قطع الغيار على المحافظات تبعاً لقدرتها على إنتاج محاصيل معينة، وبناءً عليه وزع ٧٠ في المائة على المحافظات

الستة المنتجة للمحاصيل الغذائية الرئيسية، في حين وزع ٤٦ في المائة من المضخات على المحافظات الرئيسية الخمس المنتجة للأرز.

٣٨ - وارتفع بالمثل معدل الموافقة والتوزيع بالنسبة للوازم الطب البيطري بالرغم من أن لقاحات وأدوية معينة فقدت فعاليتها في أثناء النقل بسبب عدم وجود مخازن تبريد ومعدات ووسائط نقل ملائمة. ولا تزال مشكلة عدم الكفاية هذه تُشكل مصدر قلق بالغ. وتبين نتيجة مقابلات أجريت مؤخرا أن ٤ نقاط توزيع فقط من أصل ٣٢ نقطة توزيع في المقاطعات حصلت على كمية كافية من الأدوية.

٣٩ - وهناك قضايا معينة بحاجة إلى اهتمام. إذ لا يزال التأخر في التسليم يُشكل قيدا هاما بالنظر لضرورة تزامن المدخلات مع المواسم. فمبيدات الآفات التي طلبت في المرحلة الثالثة وصلت، على سبيل المثال، متأخرة جدا يتعذر معها استخدامها في موسم جني المحاصيل في عام ١٩٩٨. ويُعزى التأخير في هذه الحالة إلى بطء وتيرة الموافقة والتعاقد. وأتاح استبدال مضخات الري الكهربائية بالعمالة بالديزل كميات أكبر من المياه للمزارعين، لكن تدهور حالة جميع المضخات تقريبا التي تنضج المياه من الأراضي الزراعية زاد من خطر تشيع التربة بالمياه والأملاح.

٤٠ - وفي حين لاحظت منظمة الأغذية والزراعة حدوث زيادات في الغلال منذ بدء البرنامج. يتفق مراقبو الأمم المتحدة على ضرورة تحديد المدى الذي يمكن أن تُعزى فيه هذه الزيادات إلى المدخلات المشتراة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وسيكون من الضروري بالمقابل تقييم الأثر المترتب على ارتفاع إنتاج الأغذية بالنسبة للأمن الغذائي في سائر أنحاء البلد.

الكهرباء

٤١ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وصلت معدات للكهرباء تبلغ قيمتها ٢٩٠ ٢٦٩ ٤٤ دولارا إلى العراق منذ بداية تنفيذ البرنامج، وسلم منها للمستعملين النهائيين ما قيمته ٨٣٤ ٠٠٠ دولار في وسط العراق وجنوبه. وتركز النشاط في هذا القطاع على تسليم معدات كهربائية إلى ٢١ محطة من محطات توليد الكهرباء وإلى إدارات الصيانة الأربع في كل من سلطات توزيع الكهرباء، بهدف إبطاء تدهور الشبكة لتلبية الاحتياجات الطارئة.

٤٢ - وفي الوقت الراهن، تعمل معظم محطات توليد الكهرباء بأقل من نصف طاقتها الأصلية عند تركيبها. ولم يكن للمعدات التي تم تقديمها حتى الآن تأثير على إنتاجها العام، بما أنه ما تم تقديمه، محسوبا بالدولار، للمراحل الأولى إلى الثالثة، لم يكن كافيا لكي يكون له تأثير كبير على الشبكة برمتها. وما تم تقديمه من معدات حتى الآن زاد الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة لا تزيد عن ٢ إلى ٣ في المائة.

٤٣ - وعندما يتم التوزيع الكامل في إطار المرحلة الراهنة، سيؤدي ذلك إلى تحسن ملحوظ. ويقدر أن الفرق الراهن بين العرض والطلب، وهو ٥٠٠ ميغاواط يمكن أن يخفض إلى ٦٦٠ ميغاواط عندما يتم تنفيذ

هذه الخطة، بما في ذلك، بصفة خاصة، مشاريع الإصلاح المقترحة في الناصرية والملا عبد الله. وتدهور الشبكة مستمر، ونتيجة لذلك، على الأرجح أن يكون الوضع في عام ١٩٩٩ أسوأ منه في عام ١٩٩٨ بسبب انقطاع التيار.

التعليم

٤٤ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت لوازم للتعليم تبلغ قيمتها ٥٣٩ ٥٣٠ ١٩ دولارا إلى العراق منذ بداية تنفيذ البرنامج، وقد وزع منها للمستعملين النهائيين ما قيمته ٩٣١ ٥٨٧ ٥ دولارا في وسط وجنوب البلاد. وانصب النشاط في هذا القطاع على منع زيادة تدهور المرافق التعليمية في المراحل الابتدائية والثانوية والمهنية والعالية عن طريق إصلاح المدارس، وتوفير أثاث للصفوف، وتقديم اللوازم المدرسية وغير ذلك من الوسائل التعليمية، وإصلاح مطبعة وزارة التعليم لإنتاج الكتب المدرسية.

٤٥ - ومما يفسر جزئيا المستوى المنخفض لتنفيذ البرنامج تأخر وصول المعدات اللازمة لطباعة الكتب المدرسية، وإصلاح المدارس، وإنتاج الأثاث اللازم للمدارس. وهناك عقبات مستمرة تعرقل تسليم المعدات إلى المدارس وتركيبها. وبما أن وزارة التعليم لم تتمكن من نقل المواد من المخازن إلى المدارس، تم طلب ٤٠ شاحنة جديدة لتسهيل عملية تسليم المعدات. وقدمت وزارة التعليم مبلغا قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لتسهيل تسليم السلع، غير أن المبلغ لم يكن كافيا إلا بصورة جزئية لدفع أجور العمال وقيمة المواد اللازمة.

٤٦ - ويقدر المراقبون أن بعض المواد وصلت إلى حوالي ثلث المدارس الابتدائية والثانوية التي يزيد عددها عن ٨ ٠٠٠ مدرسة في المحافظات الـ ١٥. وبدأ توزيع السلع لإصلاح حوالي ٢ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية حددتها وزارة التعليم في خطة التوزيع. وتقدر اليونيسيف أن هناك حاجة إلى حوالي ١٤٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الراهنة لإصلاح المدارس، ولم يعتمد حتى الآن إلا مبلغ ٢٤ مليون دولار، أي ١٤ في المائة من المبلغ الإجمالي. وبالاستناد إلى تقديرات اليونيسيف، هناك حاجة إلى مبلغ نقدي قدره ٢٥ مليون دولار لإجراء الإصلاحات الأساسية لـ ٥٠٠ مدرسة ابتدائية. وتضم هذه الاحتياجات إصلاح المراحيض، وتوفير السبورات، وترميم المنشآت المخربة. وقد تم إنتاج وتوزيع ٥٠ ٠٠٠ مقعد مدرسي، وهناك ٥٠ ٠٠٠ مقعد آخر سيتم توزيعها. وقد تأثر إنتاج المقاعد بسبب تأخر استيراد عناصر التصنيع. وتم التعاقد على توريد الورق، والكتب الطبية، ومعدات المختبرات، وآلات الاستنساخ، والحواسيب، والطابعات، وعدد من الوسائل التعليمية الأخرى، وكل هذه المعدات في طريقها، أو يتم توزيعها.

٤٧ - وانخفض مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٩٤ في المائة بالنسبة إلى الأطفال الذين وصلوا إلى سن الدراسة في عام ١٩٩١ إلى ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وليست هناك أية إشارة إلى حدوث أي تحسن في هذه المعدلات.

باء - تنفيذ البرنامج في دهوك وإربيل والسليمانية

الأغذية

٤٨ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تم توزيع مواد غذائية قيمتها ٤٧١ ١٨٨ ٣٢٧ دولارا على المحافظات الشمالية الثلاث في إطار اتفاق الشراء بكميات كبيرة مع حكومة العراق منذ بداية تنفيذ البرنامج. وتركيز النشاط في هذا القطاع في المحافظات الشمالية يعادل التركيز عليه في محافظات وسط وجنوب البلاد، ويتمثل ذلك في توفير سلة غذائية لكل شخص مسجل تحتوي على ٢٠٣٠ سعر حراري لكل شخص في اليوم، بما في ذلك ٤٧ غراما من البروتين للشخص في اليوم.

٤٩ - ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة، فلا تستهلك محتويات السلة الغذائية في شمال البلاد بسرعة كما تستهلك في الجنوب والوسط. وفي حين أن ٩٧ في المائة من الأسر المعيشية تتلقى سلتها الغذائية في موعدها في الجنوب والوسط، لا تتلقى إلى ٧٧ في المائة من الأسر المعيشية السلة الغذائية في الشمال في موعدها. وسوف يمعن برنامج الأغذية العالمي النظر في هذا الموضوع لمعرفة ما إذا كان هذا الاختلاف يعود إلى تفاوت في المنهجية المتبعة في جمع البيانات أو إلى وصول غير متزامن للأغذية. وتشير الأدلة إلى أن للسلة الغذائية أهمية في الغذاء اليومي للسكان في المحافظات الشمالية أقل من أهميتها في محافظات الجنوب والوسط.

٥٠ - وعلى عكس ما يحدث في محافظات الجنوب والوسط، هناك تغيرات واضحة في حالات سوء التغذية في الشمال. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٨، انخفض انتشار سوء التغذية العام (الوزن بالنسبة للسن) بين الأطفال الذين يقل عمرهم عن ٥ سنوات من الحد الأقصى الذي وصل إليه في السابق وهو ٢٥,٨ في المائة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى ١٥,١ في المائة. وتستند جميع النتائج إلى المعايير الإرشادية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية/مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها. وتؤثر عوامل كثيرة على مستويات انتشار سوء التغذية، بما في ذلك نوعية المياه، ومرافق الصرف الصحي، والمرافق الصحية. وعليه، ينبغي توخي الحذر في عزو هذه التغييرات بصفة حصرية إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والمتعلق ببرنامج الأغذية والتغذية.

الصحة والتغذية

٥١ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تم توزيع أدوية قيمتها ٢٩٢ ١٣٠ ١٩ دولارا على المحافظات الشمالية الثلاث في إطار اتفاق الشراء بكميات كبيرة مع حكومة العراق منذ بداية تنفيذ البرنامج. وانصب النشاط في هذا القطاع على تأمين تدفق منتظم وموثوق للأدوية والإمدادات الطبية من أجل المحافظة على حد أدنى من الخدمات الصحية، وتوفير الحليب العلاجي والبسكويت ذي البروتين العالي للأطفال المصابين بسوء التغذية والأمهات الحوامل والمرضعات.

٥٢ - وتنفذ منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع السلطات المحلية عملية توزيع الإمدادات والمعدات للبرامج الصحية على ٢٩ مستشفى و ٣٨١ مركزاً صحياً. ويتم توزيع الحليب العلاجي والبسكويت ذي البروتين العالي في مراكز إعادة التأهيل الصحي، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، ووحدات رعاية الأطفال في الأحياء. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتوزيع حصص غذائية إضافية على الأطفال المصابين بسوء التغذية وعلى أسرهم.

٥٣ - وعلى الرغم من الشكاوى الواردة من السلطات المحلية، فإن الأدوية متوفرة على نطاق واسع في شمال العراق أكثر مما هو الحال في الجنوب والوسط، وذلك بفضل نظام التوزيع الفعال الذي تم وضعه بالتعاون بين منظمة الصحة العالمية والسلطات المحلية. وهناك عدد قليل جداً من المراكز الصحية، إن وجدت، تقنن توزيع الأدوية. وتغطي المخصصات الشهرية من الأدوية التي يجري حصرها ما يحتاجه المرء لأكثر من شهر، بينما تتراوح هذه التغطية في الجنوب والوسط بين ١٠ أيام و ٢٠ يوماً. وأدى ازدياد إمدادات الأدوية إلى زيادة عدد المرضى المستفيدين منها بمقدار يتراوح بين الضعف وثلاثة أضعاف، وعلى الرغم من ذلك، فإن المخصصات الشهرية في معظم الأماكن تدوم فترة الـ ٣٠ يوماً بأكملها. ومن المتوقع أن يقلل قيام منظمة الصحة العالمية باستخدام بطاقات الحصص الصحية خلال الشهر القادم من الإسراف في استعمال الإمدادات الطبية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالتغذية، تقوم اليونيسيف في الوقت الراهن بزيادة عدد وحدات الرعاية الصحية للأطفال في الأحياء من ٦٤ إلى ١٧٠، وسوف ينتهي العمل في هذه الوحدات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ من أجل توفير تغطية أفضل للمجموعات المستهدفة المؤلفة من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل يقل عمرهم عن ٥ سنوات، علماً بأن ١٢٠ ٠٠٠ طفل فقط تم إحالتهم بصفة رسمية إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية حتى الآن. وتقوم وحدات الرعاية الصحية في الأحياء بفرز مجموعة مؤلفة من ١ ٠٠٠ طفل بصورة منتظمة حيث يقدم لهم العلاج الأولي، وتتم الإحالات إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية، كما أن هناك موظفين متطوعين يقدمون بصورة مستمرة التثقيف والرصد اللازمين في مجال التغذية. وتقوم اليونيسيف والمراقبون الجغرافيون والمراقبون المتعددون التخصصات، بالتعاون مع وزارة الصحة، في الوقت الراهن، بدراسة نوعية المياه والاحتياجات الصحية من أجل معرفة العلاقة بين نوعية المياه، وانتشار الأمراض التي تنقلها المياه، واستمرار وجود عدد كبير نسبياً من الأطفال ناقصي الوزن.

المياه والصرف الصحي

٥٥ - بلغت قيمة المواد الكيميائية والإمدادات والمعدات التي وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بداية تنفيذ البرنامج وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ما مقداره ٢٨ ٠٧٨ ٥٢٨ دولاراً، وزع منها ما قيمته ٩٥١ ٦٥٩ ٢١ دولاراً على المستعملين النهائيين. وانصب النشاط في هذا القطاع على الحفاظ على المستوى الحالي لمعالجة المياه وتوزيعها، وكذلك على خدمات الصرف الصحي، في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وقد وضعت برامج محددة لمساعدة المجتمعات المحلية الريفية لبناء القدرة في الحفاظ على المرافق المحلية للمياه والصرف الصحي.

٥٦ - وقد حدث تحسن في نوعية المياه نتج مما قامت به اليونيسيف من استبدال ١٣٦ مضخة مياه مكسورة وإصلاح ٢٠ كيلومترا من الأنابيب وتركيب ١٨٣ جهازا من أجهزة المعالجة بالكلور مع توفير المواد الكيميائية في المدن الرئيسية الثلاث. وقد تحسّنت خدمات الصرف الصحي نتيجة توفير ١١ آلة لكبس القمامة و ٨ خزانات لمياه المجاري قامت بتوفيرها اليونيسيف بالمدن الثلاث، ويقترب من الإنجاز الآن إنشاء قنوات لشبكة المجاري طولها ٦ كيلومترات. وفي المناطق الريفية، أنجز ٩٧ مشروعا من مشاريع المياه و ٢٥ مشروعا من مشاريع الصرف الصحي على المستوى المجتمعي المحلي.

٥٧ - وهناك حاجة إلى ممارسة التخطيط الشامل بخصوص المياه والصرف الصحي في المحافظات الشمالية. ومن المسائل البالغة الأهمية الحاجة إلى محطة معالجة لمياه المجاري في مدينة إربيل. ويجري الآن إنشاء شبكة من بالوعات سحب مياه المجاري، وعلى غير ما هو متوقع، هناك عدد من فرادى الأسر والمؤسسات تقوم بصرف مياه المجاري عن طريق وصلات غير مشروعة ترمي في بالوعات السحب. ويجري تخزين مياه المجاري الخام غير المعالجة خارج المدينة في أراض زراعية عند منفذ بالوعة السحب. وفي حين يشكل هذا خطورة صحية شديدة، فإنه يتيح إمكانية ربط محطة معالجة قليلة التكلفة بالوعة السحب، مما يرسى الأساس لشبكة مجاري تمس الحاجة إليها كثيرا.

٥٨ - ووفقا لما تذكره السلطات المحلية، فإن توفر المياه ونوعيتها قد تحسّنت بشكل كبير على مدى الشهور الأخيرة. وأظهرت اختبارات المياه الأخيرة في المحافظات الشمالية الثلاث، التي أجرتها منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، أن التلوث البكتريولوجي لعينات المياه في المناطق الحضرية قد انخفض من ٢٤ في المائة للعينات المأخوذة في تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى أقل من ٥ في المائة في العينات المأخوذة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

الزراعة

٥٩ - بلغت قيمة اللوازم الزراعية التي وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بداية تنفيذ البرنامج ما قيمته ٤٢٠ ٣٦٩ ٤٠ دولارا، وزع منها ما قيمته ٣٣٣ ٩١٦ ٤٢ دولارا على المستعملين النهائيين. وانصبّت الأنشطة في هذا القطاع على توفير اللوازم الزراعية الأساسية للحفاظ على مستويات الإنتاج التي تحققت بالفعل بإصدار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وذلك لمواجهة التدهور البيئي عن طريق التشجير والفلاحة، وإحياء خدمات الإرشاد الزراعي وللإسهام في الأمن الغذائي.

٦٠ - ويشكّل إنتاج القمح النشاط الزراعي الرئيسي في المناطق الشمالية، حيث يحتل نحو ٨٠ في المائة من المنطقة المزروعة. ويهدف الكثير من برنامج منظمة الأغذية والزراعة في الشمال إلى توفير اللوازم المدعومة للمزارع الصغيرة والمتوسطة، بغية خفض تكلفة إنتاج القمح ولزيادة الإيرادات. وتذكر منظمة الأغذية والزراعة أن هناك زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في الغلات التي ينتجها الهكتار الواحد، وهناك نقص بنسبة ٢٦ في المائة في تكلفة الإنتاج بالمقارنة بالموسم السابق. وقد أبلغت الحكومة الأمانة العامة أنها قد اشترت حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ما مجموعه ١٨٥ ٠٠٠ طن من القمح والشعير من منطقة الشمال،

وهذه الكمية تعتبر أربعة أضعاف الكمية المشتراة في السنوات السابقة وتمثل نحو ٣٠ في المائة من المحصول الإجمالي. وقد وفر برنامج منظمة الأغذية والزراعة التغذية المركزة والمواد الصيدلانية ومرافق الدعم لمزارع الدجاج الكبيرة والصغيرة التي يبلغ إجماليها الآن ٢٢٧، بعد أن كانت ٢٥ مزرعة قبل القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وعلاوة على ذلك وزعت ٥٠٠ ٣١ دجاجة بياضة و ١٠٦ أطنان مترية من أعلاف الدجاج الغنية بالبروتين على ٦٩٨٠ من الأسر المعوزة في المناطق الريفية النائية. وفي أعقاب الزيادة في إنتاج الدواجن، حدث انخفاض يتراوح بين ٣٥ إلى ٤٠ في المائة في سعر الفروج الحي في السوق. وعلاوة على ذلك فإن هذا قد نشط السوق الخامل في لحوم الفراريج. وما يقدر بنسبة ٨٥ في المائة من الحيوانات في المنطقة تم علاجها أو تلقيحها ضد الأمراض الرئيسية، وشمل هذا قرابة ٩٠ في المائة من جميع أصحاب الماشية. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أثر ذلك بحدوث زيادة قدرها ٢٥ في المائة في عدد الحيوانات وهذا ينعكس في نقص بنسبة ٤٠ في المائة في سعر اللحم المباع في السوق.

الكهرباء

٦١ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وصلت معدات للكهرباء تبلغ قيمتها ٣٧٩ ٩٤٢ ١١ دولارا إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بداية تنفيذ البرنامج، وسُلم منها ما قيمته ٠٨١ ٧٧٦ ٢ دولارا للمستعملين النهائيين. وانصب النشاط في هذا القطاع على وقف التدهور في شبكات توزيع ونقل الطاقة الكهربائية، وفي استصلاح محطتين من محطات الطاقة الكهربائية في دوكان ودر بندخان، وهما المصدران الوحيدان لتوليد الطاقة الكهربائية في الشمال.

٦٢ - وكانت عمليات الشراء والتسليم في هذا القطاع بطيئة بشكل مخيب للآمال، ولم يصل تنفيذ المشروع بعد المستوى الذي يمكن به ضمان وجود إمدادات ثابتة من الكهرباء إلى المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي. وحتى الآن، تم التعاقد فقط على لوازم قيمتها نحو ٢٠ مليون دولار. ومن المنتظر أن تصل معظم الإمدادات الباقية المتعلقة بالمرحلة الأولى بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، في حين تجري عملية شراء الإمدادات المتعلقة بالمرحلتين الثانية والثالثة، ومن المنتظر أن تصل هذه الإمدادات في الربع الأول والربع الثاني من سنة ١٩٩٩. كما يجري شراء معظم البنود التكميلية التي لم يطلب شراؤها من قبل، ومن المتوقع أن يتم التسليم في منتصف سنة ١٩٩٩.

٦٣ - وكما لوحظ في تقريره السابق (S/1998/823) فقد أُتخذت التدابير الإدارية لمعالجة التقدم البطيء المحرز في هذا القطاع. وقد عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مديرا أقدم للبرنامج متفرغا لمحافظة إربيل، مسؤولا عن الإشراف وتنسيق الأنشطة الميدانية، وتم إنشاء مكاتب للمشاريع في دهوك والسليمانية. ويشترك مكتب برنامج العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في رصد تنفيذ البرنامج. وقد تم تعيين الـ ١٢ مهندسا استشاريا المسؤولين عن الإصلاحات الطارئة وغير ذلك من الأعمال على السدين، وهم حاليا في الميدان، بعد التنازل عن الإجراءات المعتاد الخاص بالعطاءات وذلك لتتسنى عملية الانتشار الفوري. ومع ذلك، لا تزال هناك إجراءات بطيئة

مرهقة تتعلق بالشراء تعرقل التشغيل والخيارات المتاحة للإسراع بهذا، وهي الآن موضع فحص من مكتب برنامج العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦٤ - وقد بدأت أعمال الإصلاح في مراسي بوابة قناة تصريف الفائض، وينتظر استكمال الإصلاحات الضرورية لمنع حدوث كارثة في حالة الفشل. وعقب استكمال المسوح الهيكلية الخاصة بالسلامة، وضعت حسابات للمستويات السليمة للمياه بالنسبة لسد دربندخان، وقد أمكن الحفاظ على مستويات المياه عند مستويات مقبولة. ومن المقرر أن يبدأ المستشارون الهندسيون استصلاح وحدات التوليد في دوكان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي محافظة إربيل، سوف يتم تركيب ٤ مجموعات توليد بالديزل في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وسوف توفر توليد طاقة كهربائية احتياطية في حالات الطوارئ للمستشفيات ولمحطات ضخ المياه. وفي حين تُعقد الآن اجتماعات أسبوعية للتخطيط والاستعراض لكل محافظة من المحافظات الثلاث واجتماع شهري مع الممثلين من السلطات المحلية في المحافظات الثلاث، فإن التنفيذ لا يزال يتركز فقط على أهم المشاريع المجدية والعاجلة لمنع المزيد من تدهور القدرة على توليد الكهرباء. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ قرارات أساسية تتفق عليها جميع الأطراف المعنية بشأن علاقة البرنامج في المحافظات الشمالية بإصلاح الشبكة الوطنية.

التعليم

٦٥ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث، منذ بداية تنفيذ البرنامج، لوازم تعليمية قيمتها ٤٠٦ ٧٦٥ ١٣ دولارات إلى المستعملين النهائيين. وانصب النشاط في هذا القطاع على إصلاح المدارس وإنتاج وتوزيع المقاعد المدرسية، وتقديم البرامج التدريبية للمدرسين، وتوفير اللوازم المدرسية. ونفذت اليونيسيف واليونسكو هذه الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اليونيسيف مطبعتين في إربيل والسليمانية، وبدأت اليونسكو تشييد عدد صغير من المدارس الجديدة، وإقامة مصنع للطباشير.

٦٦ - ومن عدد المقاعد المخطط له، والبالغ ١١٠ ٠٠٠، تم إنتاج وتوزيع نحو ٧١ ٠٠٠، أي ٦٤ في المائة. وفي هذا بنسبة ٧٠ في المائة من الاحتياجات إذا استمرت المدارس في العمل على نوبات. ونظرا لتأخر تركيب معدات مصنع الطباشير، ستتولى اليونسكو شراء الطباشير لحين تشغيل المصنع. وتولت اليونسكو التشييد في ٦٤ في المائة من المدارس البالغ عددها ١٥٩ والمستهدفة للإصلاح. وتولت اليونيسيف إصلاح ١٤٢ مدرسة أخرى.

٦٧ - وعقب إصلاح عدد من المدارس وحدث زيادة في توافر اللوازم المدرسية، تبين من مسح أعدته اليونيسيف أن صافي معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية قد ارتفع من ٨١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٩١ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٨ - وفي مجال حماية الأطفال، دعمت اليونيسيف تدريب الأخصائيين الاجتماعيين وجهزت ٢٥ مركزاً للأطفال المعاقين بالمعدات اللازمة، كما وقّعت اليونيسيف اتفاقات لزيادة إنتاج الأطراف الصناعية والتقويمية لأطفال بلغ عددهم ٤ ٠٠٠ عوقتهم الألغام والإصابات المتصلة بها.

إصلاح المستوطنات

٦٩ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث، منذ بداية تنفيذ البرنامج، سلع أساسية قيمتها ٧٦٤ ٦٩٩ ٣ دولاراً وزع منها ما قيمته ٧٢٨ ٨٩٤ ١ دولاراً على المستعملين النهائيين. فضلاً عن شراء اللوازم والمعدات، أنفق مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ٦٠٥ ٤٤ ١ دولارات نقداً على تنفيذ برنامجه. وانصب النشاط في هذا القطاع على تسهيل إعادة توطين الأشخاص المشردين الراغبين في العودة إلى ديارهم، عن طريق إصلاح قراهم الأصلية، والمساعدة في تشييد الهياكل الأساسية في المناطق الحضرية للأشخاص الذين التمسوا اللجوء في مناطق حضرية وشبه حضرية.

٧٠ - وشرّد سكان ما يقرب من ٥٠٠ قرية في المحافظات الشمالية الثلاث على مدى العقدين الماضيين، وهم يعيشون الآن في بلدات جماعية. وعاد السكان المشردون الآن إلى ٦٠ في المائة من هذه القرى. وخلال المراحل من الأولى إلى الثالثة، ساعد (الموئل) في تعمير نخبة من هذه القرى بتشديد ١٢٢ مدرسة، و ٣١ مركزاً صحياً، و ٥٦ مشروعاً للمياه والصرف الصحي، و ٤٨ طريقاً موصلاً، و ٧ جسوراً، و ١٣ عيادة بيطرية. وتم إعادة بناء ما مجموعه ١٧ قرية بالكامل.

٧١ - ويتألف السكان المشردون الآن من ٣ فئات: (أ) الموجودون في البلدات الجماعية ممن لا يستطيعون العودة؛ (ب) والذين لا يرغبون في العودة؛ (ج) والأشخاص المشردون الذين لجأوا إلى مناطق حضرية وشبه حضرية والذين يحتاجون، بسبب وضعهم الضعيف، إلى المياه والمجاري وخدمات الهياكل الأساسية الأخرى. وأعاد "المركز" توجيه برنامجه للتركيز على المجموعة المستهدفة الأصلية من الراغبين في العودة، وكذلك على أكثر المشردين تضرراً ممن لجأوا إلى المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وتشكل هاتان المجموعتان ٨,٠ مليون شخص.

أنشطة إزالة الألغام

٧٢ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بداية تنفيذ البرنامج معدات قيمتها ١٠١ ٥٤٨ ١ دولار، وزع منها ما قيمته ٩٠٥ ٥٤٢ ١ دولارات على المستعملين النهائيين. وبالإضافة إلى الأموال المستخدمة لشراء الإمدادات والمعدات الضرورية، وزع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤٨٥ ٦٩٩ ٥ دولاراً نقداً لتنفيذ برنامجه. وانصببت الأنشطة في هذا القطاع على التعرف على حقول الألغام الموجودة، وتدريب مزيلين محليين للألغام وأفرقة مسح ميدان وأفرقة لإزالة الألغام، وتنفيذ عمليات لإزالة الألغام، وتنفيذ برامج للوعي بالألغام للموظفين الوطنيين والدوليين التابعين للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٧٣ - ويقوم حاليا بمسح حقول الألغام وضحايا الألغام في شمال العراق ١٢ فريقا ينتظر أن ينتهوا من أعمالهم في أقل من ١١ شهرا. وسيوفر المسح تقديرات موثوق فيها عن مساحة وموقع المناطق المتأثرة بالألغام وعن عدد الوفيات والإصابات من الحوادث المتصلة بالألغام. وستكون النتائج متاحة علنا، وستوفر إمكانية القيام، عند الطلب، بطبع خرائط تحمل علامات لحقول الألغام ومواقع الضحايا والحوادث.

٧٤ - وتبين الدراسات وجود حوالي ٢١٠ مليون متر مربع من حقول الألغام، بغض النظر عن حقول الألغام التي لا تزال تضاف إليها والاستكشافات الجديدة. وتشمل هذه ٤,٥ مليون متر مربع في دهوك و ٥٥,٧ مليون متر مربع في إربيل و ١٤٩ مليون متر مربع في السليمانية. ويقدر أن تطهير حقول الألغام هذه سوف يستغرق ما بين ٣٥ و ٧٥ عاما. واتفقت الأمم المتحدة مع حكومة العراق على عدم تنفيذ أنشطة لإزالة الألغام في المناطق الواقعة ضمن خمسة كيلومترات من الحدود مع جمهورية إيران الإسلامية. وقد تلتزم الحكومة استثناءات من هذا الحكم للمناطق الزراعية السكنية ضمن هذا الحد.

٧٥ - وإلى جانب الحوادث الأمنية المتفرقة المؤدية إلى الانسحاب المؤقت للموظفين من شومان وسويتا، يتأثر معدل إزالة الألغام بصعوبة الكشف عنها. ونظرا لأن المناطق المغممة تحتوي على شظايا معدنية، فإن من الصعوبة بمكان أن تميز معظم أجهزة الكشف عن الألغام - ولا سيما الأجهزة التي تم الحصول عليها خلال المرحلتين الأولى والثانية - الألغام عن الأجسام المعدنية الأخرى. ولمعالجة هذا القصور، أرسلت إلى المنطقة ٣ أفرقة من الكلاب مجموعها ستة كلاب للكشف عن الألغام. وأدى هذا إلى التعجيل بالعملية بدرجة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برنامجا لتقييم الكلاب المحلية كلاب يحتمل استخدامها للكشف عن الألغام، تمشيا مع الجهود المتصلة لاستحداث قدرة محلية لإزالة الألغام.

٧٦ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم مركزين للأطراف الصناعية في إربيل والسليمانية وتشيد مركز ثالث في دهوك. ويقدم المركزان الموجودان العناية الطبية إلى ١٧١ من المرضى المقيمين و ٦٣٤ ١ من مرضى العيادات الخارجية، ويقدمان حاليا العلاج الطبيعي إلى ٧٢٦ مريضا.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٧٧ - رغم ازدياد حجم صادرات النفط، لم يتم بلوغ الهدف المالي المحدد بمبلغ ٣,١ بلايين دولار المطلوب لتنفيذ خطة التوزيع المعززة، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. وكان من شأن التنفيذ الكامل للخطة أن يسمح باتباع نهج متعدد القطاعات إزاء سوء التغذية وأن يساعد على منع المزيد من التدهور للحالة الإنسانية.

٧٨ - ومع ذلك فإن البرنامج واصل تقديم العون لتوفير سلة أغذية أكثر كفاية للشعب العراقي. ولكن نظرا للتداخل المعقد بين مسائل الإمداد الغذائي والصحة والنظافة، لم تتحقق بعد الفائدة التغذوية الكاملة لما تم توفيره من مواد غذائية إضافية. وتكشف الدراسات الاستقصائية لحالات سوء التغذية عند الأطفال

الرضع أن التحسن الذي سبق أن لوحظ من عام ١٩٩٤ فصاعداً في المحافظات الشمالية الثلاث قد ظل مستمراً. ولكن حالة سوء التغذية عند الأطفال الرضع في وسط العراق وجنوبه، وإن كانت لا تزداد سوءاً، فلا تزال ماثراً قلقاً بالغاً. ومما يؤسف له أن الأمانة العامة لم تتلق حتى الآن طلبات بشأن الإمدادات الغذائية المستهدفة رغم أنها مدرجة في خطة التوزيع المعززة.

٧٩ - ورغم أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقدر أن هناك زيادة مقدارها ١٥ في المائة في محصولي القمح والشعير هذا العام، فإن إنتاج الغذاء المحلي في وسط العراق وجنوبه لا يزال يعاني من نقص كبير في المدخلات؛ كما ارتفعت أسعار الأغذية في السوق الحرة على نحو أضر بالفقراء. ولكن على النقيض، ازداد إنتاج الأغذية في المحافظات الشمالية الثلاث زيادة كبيرة واستمرت أسعار الأغذية في السوق الحرة في الانخفاض.

٨٠ - وفي القطاع الصحي، أدى ازدياد تدفق الإمدادات إلى توسيع نطاق العلاج المتاح وباتت الأدوية متوافرة على نطاق أوسع على جميع صعد نظام الرعاية الصحية. بيد أن الرعاية الصحية الوقائية لم تتلق العناية المناسبة. ولا تزال هناك طائفة كاملة من الأدوية الضرورية التي تمس الحاجة إليها غير متوافرة بانتظام، ويعود سبب ذلك على الأغلب إلى سوء تخطيط عمليات الشراء وإدارة المخزون. وتواجه مشاكل رئيسية أيضاً في كفاءة التوزيع في الوقت المناسب لمعدات المستشفيات التي استلمت في إطار البرنامج.

٨١ - وتواجه قطاعات الكهرباء والماء والصرف الصحي مشاكل مماثلة وهي أن المدخلات يغلب عليها أن تكون ذات تأثير محلي فقط، وهذا التأثير لا يستطيع أن يعوض عن التدهور الهيكلي المستمر لتلك القطاعات ككل. ويجري إنتاج كميات إضافية من الماء المعالج بالكlor؛ بيد أن تدهور شبكة التوزيع يحول دون ضمان توفير مياه شرب مأمونة. ولا تزال الأمراض التي تحملها المياه تشكل تهديداً رئيسياً. وبدأت خطة التوزيع المعززة في معالجة الفجوة الآخذة في الاتساع بين العرض والطلب فيما يتعلق بالكهرباء. ولكن نظراً لأن التمويل محدود، فإنه لا يمكن التوصل إلى حلول قصيرة الأجل لمشكلة التردّي المتسارع لشبكات توليد الكهرباء وتوزيعها. ولهذا فإن المستهلكين سيعانون في العام المقبل من انقطاعات في التيار الكهربائي أسوأ مما يعانون في الوقت الحاضر.

٨٢ - ورغم أن عدداً متزايداً من المدارس يتلقى أثاثاً ولوازم تعليمية في إطار البرنامج، فإنه لم يطرأ سوى القليل نسبياً من عمليات إصلاح المباني المدرسية في جميع أنحاء البلد. وأدى تحسين توزيع اللوازم المدرسية في المحافظات الشمالية الثلاث إلى زيادة عدد التلاميذ المسجلين فيها.

٨٣ - ومن المرجح أن تستمر صعوبات التمويل الحالية. ومن المقدر أن تبلغ الإيرادات في المرحلة الراهنة ٣,١٥ بلايين دولار. وبعد إجراء الاقتطاعات عملاً بالفقرة ٨ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، سيتاح مبلغ ١,٩٨ بليون دولار للبرنامج الإنساني، بما في ذلك ٣٠٠ مليون دولار لقطع الغيار والمعدات النفطية، على النحو المأذون به في القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

٨٤ - وكما بينت في رسالتي المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/330) و (Corr.1)، فإن صناعة النفط في العراق في حالة يرثى لها، حيث لا يكفي المبلغ الأولي البالغ ٣٠٠ مليون دولار المأذون به لشراء قطع الغيار والمعدات سوى لتغطية أشد الاحتياجات ضرورة وإلحاحاً. وخلال عملية التعاقد، لوحظت زيادات ملموسة في أسعار الكثير من الأصناف المدرجة على القائمة. والتأخيرات التي تحدثت في إجراءات الموافقة على شراء قطع الغيار والمعدات الخاصة بصناعة النفط أمر يدعو للأسف. ورغم ترحيبي بالموافقة على عدد من الطلبات التي كانت معلقة، فإنني آمل أن تقوم لجنة مجلس الأمن بتسريع الموافقة على الطلبات الضرورية لزيادة إنتاج النفط وتصديره. وفي الوقت ذاته، أحث حكومة العراق على أن تحدد أيضاً أولويات طلباتها لقطع الغيار والمعدات وبغية تعزيز قدرتها على تصدير النفط. وستظل الأمانة العامة مستعدة لمساعدة لجنة مجلس الأمن بتوفير أي معلومات إضافية تحتاجها للنظر في الطلبات المعنية.

٨٥ - وقد تضاعفت مشكلة عدم بلوغ هدف الـ ٣,١ بلايين دولار اللازم لتنفيذ خطة التوزيع المعززة للأسباب المذكورة أعلاه وذلك نتيجة ازدياد مقدار المبالغ الواجبة السداد من حساب الـ ١٣ في المائة لحساب الـ ٥٣ في المائة، لغرض شراء الأغذية والدواء بالجملة، وهو ما يبلغ مجموع قيمته الآن ٤٤٧ ٥٨٨ ٢٣٧ دولاراً. ومن الضروري إيجاد حل لهذه المسألة على أسرع نحو بغية تحسين سرعة تنفيذ البرنامج وفعاليته. ويقوم مكتب برنامج العراق باستعراض شتى الخيارات لحل الصعوبات المصادفة.

٨٦ - وإنني إذ أضع في اعتباري حجم الحالة الإنسانية العامة في العراق، أوصي مجلس الأمن بتمديد الأحكام ذات الصلة من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) لفترة ١٨٠ يوماً أخرى، رهناً بأي إجراء آخر ذي صلة بشأن أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

٨٧ - وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري لتفاني والتزام جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة المشاركين في تنفيذ البرنامج. كما أود الإعراب عن تقديري لحكومة العراق لتعاونها.

المرفق

حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق

١ - أذن مجلس الأمن في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) لحكومة العراق بتصدير النفط والمنتجات النفطية لفترة جديدة مدتها ١٨٠ يوماً تبدأ في الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة من اليوم الذي يلي إبلاغ رئيس المجلس أعضاء المجلس بتلقيه تقرير الأمين العام الذي يوافق فيه على خطة التوزيع التي تقدمها حكومة العراق. وقد وافق الأمين العام على خطة التوزيع المعززة في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، وبدأت فترة الـ ١٨٠ يوماً في الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة من ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.

٢ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أودع مبلغ ٢٠٣٩,٥ ملايين دولار من أصل مبلغ ٢٥٦ ٥ بليون دولار المقرر بموجب القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، في حساب المرحلة الرابعة، وبذلك بلغ مجموع مبيعات النفط منذ بداية البرنامج ٣٩٩,٢ مليون دولار.

٣ - وفيما يلي توزيع إجمالي عائدات النفط المحققة منذ بدء البرنامج حتى الآن والنفقات المقابلة لها:

(أ) خصص مبلغ ١٩٤,٥ مليون دولار لحكومة العراق لشراء الإمدادات الإنسانية على نحو ما تحدد في الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت قيمة خطابات الاعتماد التي أصدرها بنك باريس الأهلي (Banque Nationale de Paris) نيابة عن الأمم المتحدة لدفع قيمة تلك الإمدادات للعراق ككل ٣٥٧,٩ مليون دولار في إطار المراحل من الأولى إلى الرابعة، وتشمل مبلغ ١٦٣,٤ مليون دولار مستحقة لسداد قيمة المشتريات بالجملة التي اشترتها حكومة العراق لشمال العراق ووزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات؛

(ب) خصص مبلغ ١٠٢٨,٢ مليون دولار لشراء سلع إنسانية ليوزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، وفق ما تحدد في الفقرة ٨ (ب) من القرار. وبلغت النفقات المسجلة للسلع الإنسانية الموافق عليها من لجنة مجلس الأمن ٦٥٦ مليون دولار؛

(ج) حول مبلغ ٤٩٢,١ مليون دولار مباشرة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات حسب ما حدد في الفقرة ٨ (ج) من القرار. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، خصص ما مجموعه ٦٨,٣ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات ومبلغ ١٩٠١,٦ مليون دولار لدفع الأقساط الأول والثاني والثالث والرابع من مطالبات الفئتين "ألف" و "جيم"؛

(د) خصص مبلغ قدره ١٧٥,٢ مليون دولار للنفقات التشغيلية والإدارية للأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، حسبما حدد في الفقرة ٨ (د) من القرار. وبلغت نفقات التكاليف الإدارية لجميع كيانات الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ القرار ١١٥,٩ مليون دولار؛

(هـ) خصص مبلغ قدره ٥٩,٤ مليون دولار للجنة الخاصة للأمم المتحدة لنزع سلاح العراق لتغطية نفقاتها التشغيلية، حسبما حدد في الفقرة ٨ (هـ) من القرار. وبلغت النفقات المتعلقة باللجنة ٤٢,٣ مليون دولار؛

(و) خصص مبلغ ٣٧٠,٧ مليون دولار لتغطية تكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية التي مصدرها العراق والمصدرة من العراق عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك الذي يمر بتركيا، وفقا للفقرة ٨ (و) من القرار وطبقا للإجراءات التي اعتمدها لجنة مجلس الأمن. ودفع ٢٨٩,٧ مليون دولار من ذلك المبلغ لحكومة تركيا؛

(ز) حول مبلغ ٧٩,١ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان الذي أنشئ عملا بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والقرار ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من أجل تسديد المبالغ المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، حسبما حدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

— — — — —